فجوة الادخار وسياسات الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٤م - ٢٠٠٩م

د. ماجد حسني صبيح*

* مساعد رئيس الجامعة لشؤون التخطيط والجودة/ أستاذ مشارك في الاقتصاد/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة فجوة الادخار ومصادر تمويلها في الفترة ١٩٩٤م-٢٠٠٩م، وتحديد أهم العوامل ذات العلاقة والمؤثرة بهذه الفجوة، باعتبارها واحدة من الاختلالات الهيكلية الرئيسية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة.

اعتمد البحث على التحليل الوصفي لمتغيرات الحسابات القومية، والموازنة العامة، والميزان التجاري السلعي والخدمي، إلى جانب التحليل الكمي. حاول الباحث استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في فجوة الادخار، لكن الاختبار لم يظهر أي دلالة معنوية للمتغيرات المدخلة في معادلة الانحدار، وهو ما أدى إلى الاستعاضة عنه بتحليل ارتباط بيرسون للعوامل ذات العلاقة بفجوة الادخار. إضافة إلى تحليل المرونة لقياس أثر الادخارات المحلية في التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) .

أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة معنوية بين فجوة الادخار، وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة ما بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والعجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي وصافي التحويلات الجارية من الخارج، والناتج (الدخل) الإجمالي، حيث ترافقت الزيادات المتحققة في هذه المتغيرات خلال الفترة محل الدراسة، مع اتساع فجوة الادخارات المحلية.

كما أظهرت نتائج البحث عجز الادخارات المحلية عن تغطية الاستثمارات المحلية، وبالتالي الاعتماد على الادخارات الأجنبية لتغطية فجوة الادخار المحلي. إضافة إلى تذبذب فجوة الادخار وضعف مرونة التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) للتغيرات النسبية في الادخار. وفي ضوء هذه النتائج اقترح الباحث عدداً من السياسات الاقتصادية الكلية، والتوصيات الموجهة نحو تضييق فجوة الادخار، والحد من تعاظمها.

Abstract:

The objective of this research is to study the saving gap and the sources of its funding and identify the most important related factors affecting this gap as one of the major structural imbalances and challenges facing the Palestinian economy in the period 1994 - 2009.

The research depended on the descriptive analysis of the variables of national accounts, the general budget and the balance of trade of commodity and service, as well as quantitative analysis. The researcher used a form of multiple regressions to measure the impact of some macroeconomic variables in the savings gap, but the test did not show any indication for the significance of these variables used in the regression equation, which has to be replaced by Pearson correlation analysis of factors related to the savings gap. In addition, it was also used to analyze the elasticity to measure the impact of domestic savings on gross capital formation (investment) .

The results of the research showed that the saving gap positively correlated significantly with a number of macroeconomic variables, especially between the final consumption expenditure, the deficit in the general budget, the deficit in the balance of trade of commodity and service, net current transfers from abroad and GDP. These increases accompanied these variables during the period under study accompanied by the widening of domestic savings.

The results showed the inability of domestic savings to cover local investments, and hence there was a reliance on foreign savings to cover the gap of domestic savings, in addition to the fluctuation in savings gap and the weakness of flexibility of gross capital formation (investment) relative to changes in savings. In the light of these results, a number of macroeconomic policies have been proposed, and some recommendations directed towards narrowing the gap savings, and reduction of its increasing have been offered.

مقدمة:

١:١ مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلال هيكلي عميق ما بين الادخار والاستثمار، يظهر في عدم كفاية الادخارات القومية المتاحة، وعجزها عن تغطية الاستثمارات المحلية الإجمالية. فخلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٤م – ٢٠٠٩م) كانت قيم الادخارات القومية المتاحة، إما منخفضة جداً أو سالبة في بعض السنوات (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤)، مقارنة مع حجم الاستثمارات المحلية الإجمالية (التكوين الرأسمالي الإجمالي).

من ناحية أخرى يلاحظ أن الادخار يعدُّ مكوناً ثانوياً أو هامشياً من الدخل القومي المتاح الإجمالي، في حين أن الاستهلاك النهائي يهيمن على التركيب العام للدخل المتاح. وهو ما يعكس انخفاض الميل المتوسط للادخار، مقابل ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني.

الجدول (١)

الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي والادخار في
الدخل القومي المتاح الإجمالي (متوسط الفترة) للفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٩

الفترة	الاستهلاك النهائي	الادخار
١٩٩٤-١٩٩٩	٣١.٩٤ ٪	٦٩.٥ ٪
٢٠٠٠- ٢٠٠٤	٢١.١٠٠ ٪	-٢١.٠ ٪
٢٠٠٥- ٢٠٠٩	١٧.٨٥ ٪	٨٣.١٤ ٪

المصدر: مشتق من الجدول (٣)

إن تتبع فجوة الادخارات المحلية (S- I) في الاقتصاد الفلسطيني يبين أن هذه الفجوة كانت سالبة في الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٧، وموجبة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وخلال هذين العامين لوحظ ارتفاع كبير في صافي التحويلات الجارية من الخارج، والجزء الأكبر منها هو في صورة مساعدات من الدول المانحة، وهو ما انعكس في وجود وفرة في الادخارات القومية المتاحة مقارنة بالاستثمارات (التكوين الرأسمالي الإجمالي).

الجدول (٢)

فجوة الادخارات المحلية في الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٩

(بالأسعار الجارية) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الفترة	متوسط الفترة		فجوة الادخارات المحلية
	الادخارات القومية المتاحة	التكوين الرأسمالي الإجمالي	
١٩٩٤- ١٩٩٩	٠.٢٥٤	٠.٣٠٣٣	٠.٢٧٧٩-
٢٠٠٠- ٢٠٠٤	٨.١٩-	٤.١١٠٦	٤.١١٢٥-
٢٠٠٥- ٢٠٠٩	٢.١٢٨٠-	٨.١٥٧٤	٦.٢٩٤-

المصدر : مشتق من الجدول (٥)

وهكذا يتضح أن قصور المدخرات القومية المتاحة، وعدم قدرتها على تغطية الاستثمارات المحلية الإجمالية قد ولد فجوة ادخار عميقة تعدُّ من التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة البحثية الرئيسية الآتية:

- **ما حجم فجوة الادخارات المحلية ومصادر تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ١٩٩٤م- ٢٠٠٩م؟**
- **ما أثر الادخارات المحلية في التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) في الاقتصاد الفلسطيني؟**
- **ما العوامل (المتغيرات الاقتصادية الكلية) ذات العلاقة والمؤثرة في فجوة الادخارات المحلية؟ وما طبيعة العلاقة بين هذه العوامل وفجوة الادخار؟**
- **ما السياسات الاقتصادية الملائمة لتضييق فجوة الادخارات المحلية، والحد من تعاظمها؟**

١:٢ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

♦ دراسة تطور حجم ومعدلات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ١٩٩٤م- ٢٠٠٩م.

♦ تحديد حجم فجوة الادخارات المحلية، ومصادر تمويلها في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٩.

♦ قياس أثر الادخارات المحلية في التكوين الرأسمالي الإجمالي ومدى مساهمتها في تمويل الاستثمارات المحلية.

♦ تحديد العوامل المؤثرة وقياس درجة ارتباطها بفجوة الادخارات المحلية.

♦ اقتراح السياسات الاقتصادية الملائمة من أجل تضييق فجوة الادخارات المحلية، والحد من تزايدها.

١:٣ أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من ندرة الدراسات التي تناولت فجوة الادخارات المحلية، ومن دور الادخار في تمويل الاستثمار كشرط أولي ضروري –وإن كان غير كافٍ– لتحقيق النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى إن فجوة الادخارات المحلية –وهي تعكس عدم كفاية الادخارات القومية المتاحة، وعدم قدرتها على تمويل كامل الاستثمارات المحلية– تعدُّ واحدة من الاختلالات الهيكلية الاقتصادية، والتحديات التي تواجه تطور الاقتصاد الفلسطيني، والتي تتطلب سياسات وآليات مناسبة للحد من تزايد فجوة الادخار. عبر تعبئة مصادر التمويل الداخلي وتعزيزها، وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي إلى الحد الأدنى الممكن، وبحيث تكون عنصراً مساعداً ومكملاً.

١:٤ منهجية البحث:

اعتمدت منهجية البحث على ما يأتي:

♦ مراجعة أدبيات البحث ذات العلاقة والواردة في قائمة المراجع.

♦ التحليل الوصفي لبيانات الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات الموازنة العامة الفلسطينية الصادرة عن وزارة المالية.

♦ حاول الباحث استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة بفجوة الادخار. إلا أن الاختبار لم يظهر أي دلالة معنوية للمتغيرات المدخلة في معادلة الانحدار، وهو ما أدى إلى تغيير النموذج والاستعاضة عنه بتحليل ارتباط معامل بيرسون للعوامل ذات العلاقة، وقياس درجة ارتباطها بفجوة الادخارات المحلية، إضافة إلى تحليل المرونة لقياس أثر الادخارات المحلية في التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) .

♦ الاعتماد على تعريف الادخار باعتباره يساوي الدخل القومي المتاح الإجمالي، مطروحاً منه الإنفاق الاستهلاكي النهائي. واعتماد تعريف فجوة الادخار باعتبارها تساوي الادخارات القومية المتاحة، مطروحاً منها التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمارات المحلية الإجمالية). كما اعتمد البحث على البيانات الفعلية (وبالأسعار الجارية) للمتغيرات الاقتصادية الكلية محل البحث.

١:٥ حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية** وقطاع غزة في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٤م و ٢٠٠٩م.

١:٦ هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من خمسة أقسام رئيسية هي:

♦ المقدمة.

♦ تطور فجوة الادخار ومصادر تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٤م– ٢٠٠٩م.

♦ التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في فجوة الادخار للفترة ١٩٩٤م– ٢٠٠٩م.

♦ مناقشة النتائج والسياسات المقترحة.

♦ الخلاصة والتوصيات.

٢. تطور فجوة الادخار ومصادر تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٤_ ٢٠٠٩:

يتوزع الدخل القومي المتاح الإجمالي Gross National Disposable Income (GNDI) ما بين الاستهلاك النهائي Final Consumption (C) ، والادخار Saving (S). وبالعلاقة مع الاقتصاد الفلسطيني، يلاحظ أن الاستهلاك النهائي يهيمن على تركيبة الدخل القومي المتاح الإجمالي، مقابل ضعف شديد في الأهمية النسبية للادخار، بل إن قيم الادخار في بعض السنوات كانت سالبة، وهذا يعني أن جزءاً من الاستهلاك النهائي (الزيادة في الإنفاق على الدخل القومي المتاح الإجمالي) موِّل عن طريق الديون، أو استنزاف المدخرات السابقة، وهو ما يعرف بالادخار السالب Dissaving.

بلغت معدلات الادخار من الدخل القومي المتاح الإجمالي بالمتوسط حوالي ٥,٦٩ ٪ للفترة ١٩٩٤– ١٩٩٩، وكانت سالبة بمعدل ٠. ٢١ ٪ للفترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٤، مما يعني أن الإنفاق على الاستهلاك النهائي أكبر من الدخل القومي المتاح الإجمالي، وأن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الواحد الصحيح. أما في الفترة ٢٠٠٥– ٢٠٠٩ ارتفعت نسبة الادخار وبلغت ١٤,٨٣ ٪ بالمتوسط، ومع ذلك تعدُّ هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بحجم ومعدلات الاستثمارات المحلية الإجمالية المتحققة في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة نفسها محل الدراسة.

الجدول (٣)

الدخل القومي المتاح الإجمالي والاستهلاك النهائي والادخار
للفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٩ (بالأسعار الجارية) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الدخل القومي المتاح الإجمالي (١)	الاستهلاك النهائي (٢)	الادخار (٣)	نسبة (٢: ١)	نسبة (٣: ١)
١٩٩٤	٣,٦١٩,٥	٣,٤٢٣,٣	١٩٦,٢	٪٩٤,٥٨	٪٥,٤٢
١٩٩٥	٤,٠٩٨,٧	٣,٧٥٨,٠	٣٤٠,٧	٪٩١,٦٩	٪٨,٣١
١٩٩٦	٤,٢٧٠,٤	٤,٠٥٨,٠	٢١٢,٤	٪٩٥,٠٣	٪٤,٩٧
١٩٩٧	٤,٦١٣,٨	٤,٤٤٥,١	١٦٨,٧	٪٩٦,٣٤	٪٣,٦٦
١٩٩٨	٥,٠١٩,٨	٤,٦٧٨,٦	٣٤١,٢	٪٩٣,٢٠	٪٦,٨٠
١٩٩٩	٥,٣٠٦,٠	٥,٠٤١,١	٢٦٤,٩	٪٩٥,٠١	٪٤,٩٩
٢٠٠٠	٥,٤٩٩,٥	٥,٠٧٤,٦	٤٢٤,٩	٪٩٢,٢٧	٪٧,٧٣
٢٠٠١	٥,١٥٧,٢	٤,٩٩٩,٩	١٥٧,٣	٪٩٦,٩٥	٪٣,٠٥
٢٠٠٢	٤,٧٠٧,٧	٤,٦٨٨,١	١٩,٦	٪٩٩,٥٨	٪٠,٤٢
٢٠٠٣	٤,٨٧٩,٠	٥,٠٥٠,٢	– ١٧١,٢	٪١٠٣,٥١	– ٪٣,٥١
٢٠٠٤	٥,١٥١,١	٥,٦٠١,٥	– ٤٥٠,٤	٪١٠٨,٧٤	– ٪٨,٧٤
٢٠٠٥	٦,١٢٠,١	٥,٦٠٩,١	٥١١,٠	٪٩١,٦٥	٪٨,٣٥
٢٠٠٦	٦,٣٢٣,٢	٥,٧٢٢,١	٦٠١,١	٪٩٠,٤٩	٪٩,٥١
٢٠٠٧	٧,٨٠٢,٧	٦,٦٠٤,٤	١,١٩٨,٣	٪٨٤,٦٤	٪١٥,٣٦
٢٠٠٨	٩,٨٦٦,٧	٧,٧٩٩,٠	٢,٠٦٧,٧	٪٧٩,٠٤	٪٢٠,٩٦
٢٠٠٩*	١٠,١٣٧,١	٨,١١٤,٤	٢٠٢٢,٧	٪٨٠,٠٥	٪١٩,٩٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، أعداد مختلفة، رام الله- فلسطين

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقديرات أولية غير منشورة.

بالنظر إلى حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) ومعدلاته في الفترة ١٩٩٤–٢٠٠٩ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) نجد أنها مرتفعة مقارنة مع حجم ومعدلات الادخار المنخفضة أو السالبة، وعلى الرغم من تراجعها خلال السنوات التي أعقبت انتفاضة الأقصى (٢٨/٩/٢٠٠٠) إلا أنها ظلت مرتفعة نسبياً، وذلك كما يتبين من الجدول الآتي:

الجدول (٤)

الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الإجمالي للفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٩ في الأراضي الفلسطينية* (بالأسعار الجارية) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (١)	التكوين الرأسمالي الإجمالي (٢)	نسبة (٢: ١)
١٩٩٤	٢,٨٢٨,٤	١,٠٣٦,٣	٣٦,٦٤٪
١٩٩٥	٣,٢٢٠,١	١,١٣٩,٣	٣٥,٣٨٪
١٩٩٦	٣,٣٦٥,٥	١,٢٣٠,١	٣٦,٥٥٪
١٩٩٧	٣,٧٠١,٦	١,٣١٠,٦	٣٥,٤١٪
١٩٩٨	٣,٩٤٤,٣	١,٤٢١,٤	٣٦,٠٤٪
١٩٩٩	٤,١٧٨,٥	١,٨٠٦,٧	٤٣,٢٤٪
٢٠٠٠	٤,١٩٤,٧	١,٤١٧,٢	٣٣,٧٩٪
٢٠٠١	٣,٨٩٧,٢	١,١٢٧,٢	٢٨,٩٢٪
٢٠٠٢	٣,٤٣٢,٦	٨٨٣,٣	٢٥,٧٣٪
٢٠٠٣	٣,٨٤٠,٩	١,٠٨١,٩	٢٨,١٧٪
٢٠٠٤	٤,١٩٨,٤	١,٠٢٢,٣	٢٤,٣٥٪
٢٠٠٥	٤,٦٣٤,٤	١,٢٧٥,٥	٢٧,٥٢٪
٢٠٠٦	٤,٦١٩,١	١,٤٢٠,٢	٣٠,٧٥٪
٢٠٠٧	٥,١٨٢,٤	١,٥٨٦,١	٣٠,٦١٪
٢٠٠٨	٦,١٠٨,٢	١,٦٤٣,٧	٢٦,٩١٪
٢٠٠٩**	٦,٣٦٧,٢	١,٩٤٨,٧	٣٠,٦١٪

* لا يشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧.

** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقديرات أولية غير منشورة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، ١٩٩٤- ٢٠٠٠ بالنسبة لبيانات ١٩٩٤- ١٩٩٩، والحسابات القومية ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ بالنسبة لبيانات ٢٠٠٠- ٢٠٠٣، والحسابات القومية ٢٠٠٤- ٢٠٠٧ بالنسبة لبيانات ٢٠٠٤- ٢٠٠٦، والحسابات القومية (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) بالنسبة لبيانات ٢٠٠٧- ٢٠٠٨.

إن معدلات الادخار المنخفضة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة ادخارية كبيرة، وهذه الفجوة كانت سالبة خلال الفترة ١٩٩٤– ٢٠٠٧، وموجبة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ويعود ذلك إلى ضخامة صافي التحويلات الجارية من الخارج، ومعظمها بصورة مساعدات من الدول المانحة وتحويلات الفلسطينيين العاملين أو المقيمين في الخارج إلى أهاليهم في الداخل، حيث بلغ صافي التحويلات الجارية من الخارج (٣١٥٨,٠) مليون دولار عام ٢٠٠٨، ويقدر بحوالي (٣٢٣٨,٠) مليون دولار عام ٢٠٠٩ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية) . والجدول الآتي يبين حجم فجوة الادخارات المحلية.

الجدول (٥)

فجوة الادخارات المحلية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٩
بالأسعار الجارية (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الادخارات القومية المتاحة (S) (١)	التكوين الرأسمالي الإجمالي (٢)	فجوة الادخارات المحلية (S- I)	نسبة (١: ٢)
١٩٩٤	١٩٦,٣	١٠٣٦,٣	٨٤٠ –	٪١٨,٩٤
١٩٩٥	٣٤٠,٧	١١٣٩,٣	٧٩٨,٦ –	٪٢٩,٩٠
١٩٩٦	٢١٢,٤	١٢٣٠,١	١٠١٧,٧ –	٪١٧,٢٧
١٩٩٧	١٦٨,٧	١٣١٠,٦	١١٤١,٩ –	٪١٢,٨٧
١٩٩٨	٣٤١,٣	١٤٢١,٤	١٠٨٠,١ –	٪٢٤,٠١
١٩٩٩	٢٦٤,٥	١٨٠٦,٧	١٥٤٢,٢ –	٪١٤,٦٤
٢٠٠٠	٤٢٤,٩	١٤١٧,٢	٩٩٢,٣ –	٪٢٩,٩٨
٢٠٠١	١٥٧,٣	١١٢٧,٢	٩٦٩,٩ –	٪١٣,٩٥
٢٠٠٢	١٩,٦	٨٨٣,٣	٨٦٣,٧ –	٪٢,٢٢
٢٠٠٣	– ١٧١,٢	١٠٨١,٩	١٢٥٣,١ –	– ١٥,٨٢٪
٢٠٠٤	– ٤٥٠,٤	١٠٢٢,٣	١٤٧٢,٧ –	– ٤٤,٠٦٪
٢٠٠٥	٥١١	١٢٧٥,٥	٧٦٤,٥ –	٪٤٠,٠٦
٢٠٠٦	٦٠١,١	١٤٢٠,٢	٨١٩,١ –	٪٤٢,٣٣
٢٠٠٧	١١٩٨,٣	١٥٨٦,١	٣٨٧,٨ –	٪٧٥,٥٥
٢٠٠٨	٢٠٦٧,٧	١٦٤٣,٧	٤٢٤	٪١٢٥,٨٠
٢٠٠٩*	٢٠٢٢,٧	١٩٤٨,٧	٧٤	٪١٠٣,٨٠

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقديرات اولية غير منشورة

المصدر: مشتق من جدول (٣) وجدول (٤)

من حيث مصادر التمويل غطيت فجوة الادخارات المحلية السالبة من خلال الادخارات الأجنبية [١]، وتشير الادخارات الأجنبية إلى ذلك الجزء من استثماراتنا الذي لم نموله من ادخاراتنا، وإنما من ادخارات الأجانب، وتعادل الادخارات الأجنبية صافي الحساب الجاري لميزان المدفوعات (المالكي، ١٩٨٨) .

غطت الادخارات الأجنبية –وهي تعادل فجوة الادخار– القسم الرئيسي من الاستثمارات المحلية الإجمالية. بينما كانت المساهمة النسبية للادخارات القومية المتاحة في التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمارات) منخفضة جداً. باستثناء عامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م، كما يلاحظ أن فجوة الادخارات المحلية خلال سنوات الفترة ١٩٩٤– ٢٠٠٩ كانت متذبذبة، ويعزى ذلك إلى التقلبات في صافي التحويلات الجارية من الخارج، ومعظمها بصورة منح تقدمها الدول المانحة إضافة إلى التقلبات في صافي الدخل من الخارج خاصة تعويضات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، والناجمة اساساً عن الحصار والإغلاق الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خاصة في أعقاب انتفاضة الأقصى.

٣. التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في فجوة الادخار للفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٩:

لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في فجوة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ١٩٩٤– ٢٠٠٩ **فقد استخدمت النماذج الآتية:**

٣:١ الانحدار المتعدد:

أُستخدم نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر متغيرات الحسابات القومية والموازنة العامة في الفترة ١٩٩٤م– ٢٠٠٩م. لكن لم يُظهر الاختبار أي دلالة معنوية للمتغيرات المدخلة في معادلة الانحدار عدا متغيرين هما: الادخار (الادخارات القومية المتاحة) ، والتكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمارات المحلية الإجمالية) . حيث كانت العلاقة بين الادخار وفجوة الادخار طردية موجبة، بينما كانت العلاقة بين الاستثمار، وفجوة الادخار علاقة عكسية سالبة. وجاءت معاملات كلٍ من هذين المتغيرين واحد صحيح. بمعنى أن أي زيادة في أي من المتغيرين ستؤثر بكامل قيمتها في فجوة الادخار بالإيجاب في حالة الادخار، وبالسلب في حالة الاستثمار. وكانت قيمة معامل التفسير (R2) ١٠٠ ٪،

(١) تظهر الادخارات الأجنبية في العجز في الحساب الجاري والذي يقابل فائض الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الدولي.
من أهم بنود هذا الحساب بالعلاقة مع ميزان المدفوعات الفلسطيني: التحويلات الرأسمالية بدون مقابل، والاستثمارات المباشرة، واستثمارات الحافظة، والقروض، وصافي المعاملات في العملة والودائع.

مما يعني احتمالية وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات في النموذج. وهو ما أدى إلى تغيير النموذج والاستعاضة عنه بنماذج أخرى.

٣:٢ قياس أثر الادخارات المحلية في التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) باستخدام طريقة المرونة:

لقياس العلاقة بين الادخارات المحلية والتكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار)، ومعرفة درجة تأثير الادخارات المحلية في التكوين الرأسمالي الإجمالي، استخدمت طريقة المرونات (القوسية). وأظهر تحليل المرونة لبيانات الفترة ١٩٩٦– ٢٠٠٦، وعلى عكس ما هو متوقع أن التغير النسبي للتكوين الرأسمالي الإجمالي نتيجة للتغيرات النسبية في الادخارات كانت منخفضة جداً، حيث أظهر التحليل أن زيادة الادخارات القومية المتاحة بنسبة ١٪ قابلها زيادة في التكوين الرأسمالي الإجمالي بنسبة (٠,٢٤٧ ٪)، وأن زيادة الادخارات الأجنبية بنسبة ١ قابلها زيادة بالتكوين الرأسمالي الإجمالي بنسبة (٠,٢٨٨٪) فقط (أنظر جدول ٦).

إن الانخفاض الشديد والملحوظ لمرونات الاستثمار بالنسبة للتغيرات النسبية للادخار في الاقتصاد الفلسطيني، يعني أن هناك قيوداً اقتصادية أخرى (غير الادخار)، وعوامل وقيوداً سياسية أكثر تأثيراً من الادخار على الاستثمار، مثل درجة الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والحصار والإغلاق الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ولعل تذبذب حجم الادخار والاستثمار وتذبذب معاملات المرونة تعكس الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة.

الجدول (٦)

قياس العلاقة بين الادخار والتكوين الرأسمالي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٦ باستخدام المرونة القوسية (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الادخارات القومية المتاحة (١)	الادخارات الأجنبية* (٢)	التكوين الرأسمالي الإجمالي	المرونة القوسية للتكوين الرأسمالي الإجمالي للتغير في الادخارات القومية المتاحة (١)	المرونة القوسية للتكوين الرأسمالي الإجمالي للتغير في الادخارات الأجنبية (٢)
١٩٩٦	٢١٢,٤	١٠١٧,٧	١٢٣٠,١		
١٩٩٧	١٦٨,٧	١١٤١,٩	١٣١٠,٦	٠,٢٧٦-	٠,٠٩٧
١٩٩٨	٣٤١,٣	١٠٨٠,١	١٤٢١,٤	٠,١٢٠	٠,٣٣٥-
١٩٩٩	٢٦٤,٥	١٥٤٢,٢	١٨٠٦,٧	٠,٩٤١-	٠,١٥٦
٢٠٠٠	٢٢٤,٩	٩٩٢,٣	١٤١٧,٢	١,٤٩٣	٠,١٠٨
٢٠٠١	١٥٧,٣	٩٦٩,٩	١١٢٧,٢	٠,٦٤٤	١,٩٤٥
٢٠٠٢	١٩,٦	٨٦٣,٧	٨٨٣,٣	٠,١٥٦	٠,٢٠٢

السنة	الادخارات القومية المتاحة (١)	الادخارات الأجنبية* (٢)	التكوين الرأسمالي الإجمالي	المرونة القوسية للتكوين الرأسمالي الإجمالي للتغير في الادخارات القومية المتاحة (١)	المرونة القوسية للتكوين الرأسمالي الإجمالي للتغير في الادخارات الأجنبية (٢)
٢٠٠٣	١٧١,٢-	١٢٥٣,١	١٠٨١,٩	٠,٠٨٠	٠,٠٣٩-
٢٠٠٤	٤١٧,٧-	١٤٤٠,٠	١٠٢٢,٣	٠,٠٦٨-	٠,٠٨٩
٢٠٠٥	٤٨٤,٨	٥٩٦,٦	١٠٨١,٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢-
٢٠٠٦	٦٠١,١	٨١٩,١	١٤٢٠,٢	١,٢٦٥	٠,٦٦١
متوسط المرونة خلال الفترة				٠,٢٤٧	٠,٢٨٨

* الادخارات الأجنبية هي قيمة فجوة الادخارات المحلية نفسها.

٣:٣ تحليل الارتباط:

لقياس درجة الارتباط بين فجوة الادخار والعوامل ذات العلاقة. اُستخدم معامل ارتباط بيرسون. حيث أجري تحليل الارتباط الثنائي، وكانت النتيجة مصفوفة من المتغيرات والارتباط التقاطعي فيما بينها، وقد حذفت المتغيرات كافة عدا فجوة الادخارات المحلية والمتغيرات المرتبطة بها كافة.

الجدول الآتي يبين معاملات الارتباط بين فجوة الادخارات المحلية، وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٤– ٢٠٠٩.

الجدول (٧)

معاملات الارتباط بين فجوة الادخارات المحلية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

المتغير	معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية	عدد المشاهدات	طبيعة العلاقة
الانفاق الاستهلاكي النهائي	٠,٧١٠ (*)	٠,٠٠٢	١٦	علاقة طردية ذات دلالة معنوية
العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي	٠,٦٣٨ (*)	٠,٠٠٨	١٦	علاقة طردية ذات دلالة معنوية
صافي التحويلات الجارية من الخارج	٠,٨٩٦ (*)	٠,٠٠٠	١٦	علاقة طردية ذات دلالة معنوية
النفقات الجارية في الموازنة العامة	٠,٧٥١ (*)	٠,٠٠١	١٦	علاقة طردية ذات دلالة معنوية
العجز الجاري للموازنة العامة (قبل التمويل)	٠,٧٥٥ (*)	٠,٠٠١	١٦	علاقة طردية ذات دلالة معنوية
العجز الكلي للموازنة العامة (قبل التمويل)	٠,٧٤١ (*)	٠,٠٠١	١٦	علاقة طردية ذات دلالة معنوية
المنح لدعم الموازنة الجارية	٠,٨٩٠ (*)	٠,٠٠٠	١٥	علاقة طردية ذات دلالة معنوية
الناتج المحلي الإجمالي	٠,٧٢٣ (*)	٠,٠٠٢	١٦	علاقة طردية ذات دلالة معنوية
الدخل القومي الإجمالي	٠,٧٠٣ (*)	٠,٠٠٢	١٦	علاقة طردية ذات دلالة معنوية
الدخل القومي المتاح الإجمالي	٠,٨٢٢ (*)	٠,٠٠٠	١٦	علاقة طردية ذات دلالة معنوية

* الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ٠,٠١

بناءً على نتائج تحليل الارتباط الواردة في الجدول (٧) ، يتبين ما يأتي:

٣:٣:١ الإنفاق الإستهلاكي النهائي:

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الإدخارات المحلية والإنفاق الإستهلاكي النهائي عند مستوى ثقة ٥٪.

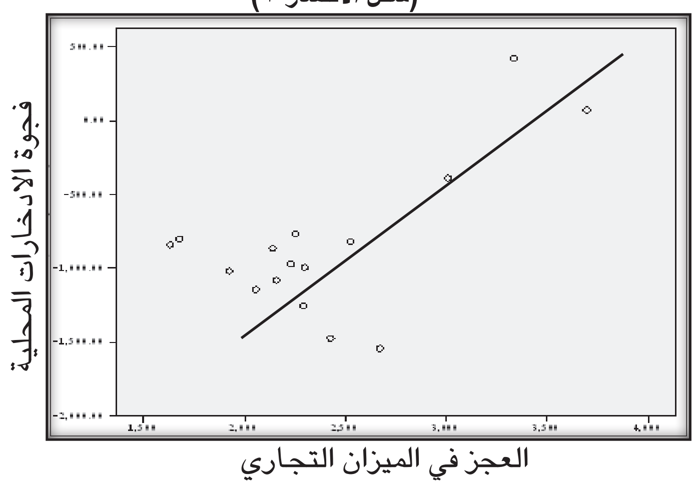
يتضح من خلال نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون التي تظهر في الجدول (٧) أن معامل الارتباط بين الانفاق الاستهلاكي النهائي، وفجوة الادخارات المحلية طردي وذو دلالة معنوية، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٧١٠، وبلغ مستوى الدلالة ٠,٠٠٢، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية حتى عند مستوى ثقة ١٪، ومن هنا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والإنفاق الاستهلاكي النهائي عند مستوى ثقة ٥٪.

٣:٣:٢ العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي:

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الإدخارات المحلية والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي عند مستوى ثقة ٥٪.

بلغ معامل ارتباط بيرسون ٠,٦٣٨ وبلغ مستوى الدلالة ٠,٠٠٨، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية، ودالة معنوياً حتى عند مستوى دلالة ٠,٠١. وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي عند مستوى ثقة ٥ ٪. ويوضح شكل الانتشار (١) طبيعة هذه العلاقة.

(شكل الانتشار ١)



٣:٣:٣ صافي التحويلات الجارية من الخارج:

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الإدخارات المحلية وصافي التحويلات الجارية من الخارج عند مستوى ثقة ٥٪.

بلغ معامل الارتباط ٠,٨٩٦، وبلغ مستوى الدلالة ٠,٠٠٠. مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، وصافي التحويلات الجارية من الخارج، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة طردية ومعنوية بين فجوة الادخارات المحلية، وصافي التحويلات الجارية من الخارج عند مستوى ثقة ٥ ٪.

٣:٣:٤ النفقات الجارية في الموازنة العامة:

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والنفقات الجارية في الموازنة العامة عند مستوى ثقة ٥٪.

كما يظهر من الجدول (٧) أن معامل الارتباط بين فجوة الادخارات المحلية والنفقات الجارية في الموازنة العامة طردي، وذو دلالة معنوية، حيث بلغ ٠,٧٥١، وبلغ مستوى الدلالة ٠,٠٠١. مما يشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية حتى عند مستوى ثقة ١٪. وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والنفقات الجارية عند مستوى ثقة ٥ ٪.

٣:٣:٥ العجز الجاري للموازنة العامة (قبل التمويل) :

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية والعجز الجاري للموازنة العامة عند مستوى ثقة ٥٪.

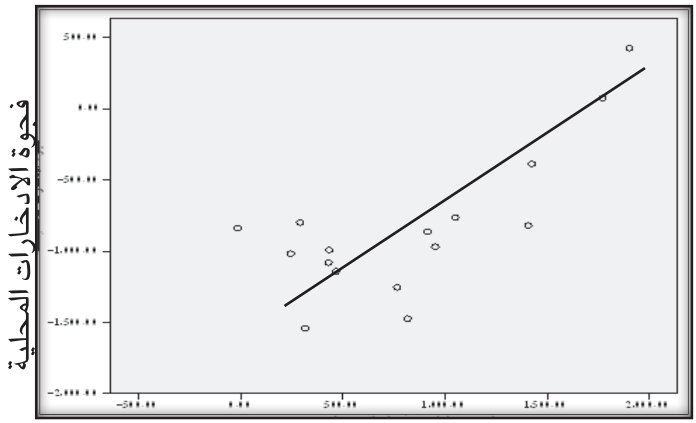
يظهر من الجدول (٧) إن معامل ارتباط بيرسون بين العجز الجاري للموازنة العامة وفجوة الادخارات المحلية طردي، وذو دلالة معنوية حتى عند مستوى ثقة ١ ٪، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٧٥٥، ومستوى الدلالة ٠,٠٠١، وهو ما يعني وجود علاقة ذات دلالة معنوية. لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وهي يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية والعجز الجاري للموازنة العامة عند مستوى ثقة ٥ ٪.

٣:٣:٦ العجز الكلي للموازنة العامة (قبل التمويل) :

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والعجز الكلي للموازنة العامة عند مستوى ثقة ٥٪.

تشير نتائج التحليل إلى أن معامل ارتباط بيرسون بين العجز الكلي للموازنة العامة وفجوة الادخارات المحلية طردي، وبلغ ٠,٧٤١، وبلغ مستوى الدلالة ٠,٠٠١، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية حتى عند مستوى ثقة ٠,٠١. لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل لفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والعجز الكلي للموازنة العامة عند مستوى ثقة ٥ ٪، ويوضح شكل الانتشار (٢) طبيعة هذه العلاقة.

(شكل الانتشار ٢)



٣:٣:٧ المنح لدعم الموازنة الجارية:

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الإدخارات المحلية والمنح لدعم الموازنة الجارية عند مستوى ثقة ٥٪.

يظهر من الجدول (٧) أن معامل الارتباط بين المنح لدعم الموازنة الجارية وفجوة الادخارات المحلية طردي، وذو دلالة معنوية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون ٠,٨٩٠، وبلغ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠. مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية حتى عند مستوى ثقة ٠,٠١. ومن هنا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والمنح لدعم الموازنة الجارية عند مستوى ثقة ٥ ٪.

٣:٣:٨ الناتج المحلي الإجمالي:

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى ثقة ٥٪.

تشير نتائج تحليل الارتباط إلى وجود ارتباط طردي، وذو دلالة معنوية حتى عند مستوى ثقة ١ ٪ بين الناتج المحلي الإجمالي، وفجوة الادخارات المحلية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون ٠,٧٢٣، وبلغ مستوى المعنوية ٠,٠٠٢. ومن هنا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وهي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى ثقة ٥٪.

٣:٣:٩ الدخل القومي الإجمالي:

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والدخل القومي الإجمالي عند مستوى ثقة ٥٪.

بلغ معامل ارتباط بيرسون ٠,٧٠٣، وبلغ مستوى المعنوية ٠,٠٠٢، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة معنوية حتى عند مستوى ثقة ١ ٪ ما بين الدخل القومي الإجمالي وفجوة الادخارات المحلية. وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والدخل القومي الإجمالي عند مستوى ثقة ٥ ٪.

٣:٣:١٠ الدخل القومي المتاح الإجمالي:

- **الفرضية الصفرية**: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الإدخارات المحلية والدخل القومي المتاح الإجمالي عند مستوى ثقة ٥٪.

يتضح من خلال تحليل الارتباط، الذي يظهر في الجدول (٧) ، أن معامل ارتباط بيرسون بين الدخل القومي المتاح الإجمالي وفجوة الادخارات المحلية طردي وذو دلالة معنوية، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٨٢٢، وبلغ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠، مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية حتى عند مستوى ثقة ١٪. وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وهي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فجوة الادخارات المحلية، والدخل القومي المتاح الإجمالي عند مستوى ثقة ٥٪.

٤. مناقشة النتائج والسياسات المقترحة:

اتضح من النتائج الرئيسة التي توصل إليها البحث وجود علاقة ارتباط قوية ما بين فجوة الادخارات المحلية، وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة. مع التأكيد على أن وجود علاقات الارتباط القوية لا يعني بالضرورة وجود علاقة السببية (السبب والنتيجة) ما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة وفجوة الادخارات المحلية.

إلا أن علاقة الارتباط القوية هذه يمكن أن تشكل مؤشراً ومرشداً عند محاولة صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة لتضييق فجوة الادخارات المحلية، والحد من نموها، **وذلك على النحو الآتي**:

- أولاً: اتضح من نتائج التحليل الإحصائي (معامل ارتباط بيرسون) وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي وفجوة الادخارات المحلية. لذلك من المتوقع أن يكون لخفض معدل الاستهلاك النهائي من الدخل القومي المتاح الإجمالي أثر إيجابي على تقليص فجوة الادخارات المحلية.

تشير بيانات الحسابات القومية الفلسطينية إلى أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يفوق الناتج المحلي الإجمالي، ويستحوذ على معظم الدخل القومي الإجمالي، والدخل القومي المتاح الإجمالي.

الجدول (٨)

الحصة النسبية للإنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج (الدخل) الإجمالي للفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٩ (متوسط الفترة ٪)

	١٩٩٤- ١٩٩٩	٢٠٠٠- ٢٠٠٤	٢٠٠٥- ٢٠٠٩
الناتج المحلي الإجمالي	٪ ١٢٠,٠	٪ ١٣٠,٠	٪ ١٢٦,٠
الدخل القومي الإجمالي	٪ ٨٧,٠	٪ ٩٦,٠	٪ ١١٦,٠
الدخل القومي المتاح الإجمالي	٪ ٩٤,٠	٪ ١٠٠,٠	٪ ٨٥,٠

ملاحظة: الأرقام مقربة لأقرب منزلة عشرية

المصدر: مشتق من الجدول (٣) والجدول (٤)

تشير بيانات الجدول (٨) إلى أن الطابع الاستهلاكي يهيمن على الاقتصاد الفلسطيني، فالإنفاق الاستهلاكي النهائي يلتهم كامل الناتج المحلي الإجمالي في جميع الفترات محل الدراسة. وكامل الدخل القومي المتاح الإجمالي في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤، وكامل الدخل القومي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٩، مما يعني أن الادخار يعدُّ مكوناً هامشياً (ثانوياً) للدخل القومي المتاح الإجمالي.

وعليه إن السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع، إنما تتمثل في ضبط الإنفاق الاستهلاكي النهائي وترشيده، وخفض معدله من الدخل القومي المتاح الإجمالي، وبالتالي زيادة الادخارات القومية المتاحة كشرط ضروري أولي لتحقيق الاستثمارات المحلية المرغوبة، وبالتالي تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة.

- ثانياً: أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة معنوية، ما بين كل من العجز الجاري، والعجز الكلي للموازنة العامة (قبل التمويل) من جهة وفجوة الادخارات المحلية من جهة أخرى. مما يعني أن العجز في الموازنة العامة، وبخاصة العجز الجاري يفاقم من فجوة الادخارات المحلية. وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين النفقات الجارية وفجوة الادخارات المحلية. وعليه من المتوقع أن يكون للسياسات المالية الموجهة نحو تخفيض عجز الموازنة أثر إيجابي على فجوة الادخار، ويدعم هذا التوقع شكل الانتشار (١) الخاص بذلك والذي يأخذ اتجاهاً طردياً.

بالنظر إلى الموازنة العامة الفلسطينية يلاحظ ما يأتي:

- ارتفاع نسبة العجز الجاري والكلي للموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) وتزايده عبر الزمن. وهو ما يتضح من الجدول التالي:

الجدول (٩)

نسبة العجز في الموازنة العامة (قبل التمويل) من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٩٥- ١٩٩٩ (متوسط الفترة ٪)

الفترة	نسبة العجز الجاري (٪)	نسبة العجز الكلي (٪)
١٩٩٥- ١٩٩٩	٢,٧	٩,٤٥
٢٠٠٠- ٢٠٠٤	١٢,٨	٢٠,١٥
٢٠٠٥- ٢٠٠٩	٢٣,٢	٢٧,٩٢

المصدر: مشتق من الجدول ١ الملحق الإحصائي، والجدول ٤

وبمقارنة نسبة العجز الكلي للموازنة العامة مع نظيره في بعض الدول العربية، يلاحظ أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة جدا. حيث بلغت ٤,٧٥٪ في الأردن، و٣,٥ ٪ في موريتانيا، و١١,٣٪ في لبنان، وذلك للفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ بالمتوسط (سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، الموقع الإلكتروني)

هيمنة النفقات الجارية على تركيبة النفقات العامة وضعف الأهمية النسبية للنفقات التطويرية (الاستثمارية) وهو ما يعكس الطابع الاستهلاكي الجاري للنفقات، ويقلل من تأثير السياسة المالية في الاستثمار، وذلك عبر الإنفاق الاستثماري الحكومي في البنية التحتية، والمنافع العامة المحفزة للاستثمارات الخاصة (الجعفري، والعارضة، ٢٠٠٢)

في إطار النفقات الجارية يلاحظ ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب، والنفقات التحويلية، مما يقلل من مرونة استخدام السياسة المالية في تحقيق أهدافها الإنمائية، وذلك بسبب الاعتبارات الاجتماعية والسياسية التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار.

الجدول (١٠)

التوزيع النسبي للنفقات العامة في الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٩

(متوسط الفترة)

الفترة	النفقات العامة		النفقات الجارية			
	الجارية	التطويرية	رواتب وأجور (١)	نفقات تحويلية (٢)	صافي الإقراض* (٣)	(١+٢+٣)
١٩٩٥ –١٩٩٩	٧٦,٠ ٪	٢٤,٠ ٪	٥٦,٩ ٪	١٥,٥ ٪	٠,٠٠	٧٢,٤ ٪
٢٠٠٠ –٢٠٠٤	٨١,٠ ٪	١٩,٠ ٪	٥٩,٦ ٪	١٧,٩ ٪	٦,٧ ٪	٨٤,٢ ٪
٢٠٠٥ –٢٠٠٩	٩١,٠ ٪	٩,٠ ٪	٤٩,٠ ٪	٢٢,٣ ٪	١٥,٦ ٪	٨٥,٩ ٪

* ظهر صافي الإقراض في الموازنة العامة ولأول مره عام ٢٠٠٢، وهو يمثل ما تنفقه الخزينة العامة من مبالغ لتسديد المستحقات المالية على هيئات الحكم المحلي لشركة الكهرباء الإسرائيلية، وشركة كهرباء غزة إضافة إلى تسديد مبالغ أخرى.

المصدر:

- الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٨، بالنسبة لبيانات ١٩٩٥ –٢٠٠٤.
- وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني، بالنسبة لبيانات الفترة ٢٠٠٥– ٢٠٠٩.
- سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين، الموقع الإلكتروني، بالنسبة لبيانات النفقات التحويلية في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

- اعتماد الموازنة العامة على المنح لدعم الموازنة الجارية، واعتماد الموازنة التطويرية (الرأسمالية) بشكل كامل تقريباً على المعونات الخارجية من الدول المانحة.

إن تتبعنا المنح والمعونات الخارجية عبر الزمن، فإننا نلاحظ أن المنح لدعم الموازنة الجارية كانت في موازنات الفترة ١٩٩٥م– ١٩٩٧م تشكل بنداً متناقص الأهمية، بينما اختفت تماماً في موازنات الأعوام ١٩٩٨م– ٢٠٠٠م. إلا أنها عادت لتشكل بنداً رئيساً في الموازنات العامة للفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٩ (أنظر الجدول (١) ، الملحق الإحصائي) . ويعود ذلك إلى الضائقة المالية الحادة التي تعرضت لها المالية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، نتيجة الحصار والإغلاق، والعدوان الإسرائيلي الذي اشتد في أعقاب انتفاضة الأقصى.

إن العجز الجاري في الموازنة العامة، يقلل من الادخارات القومية المتاحة، ويؤثر سلباً في تمويل الاستثمار المحلي، ومن ثم فإن السياسة المالية الواجبة الاتباع، إنما تتمثل في ترشيد النفقات الجارية وضبطها، وإعادة هيكلية النفقات العامة لصالح النفقات

التطويرية (الاستثمارية) في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية، الضرورية والمحفزة للاستثمارات الخاصة، وفي البنية التحتية الاجتماعية في التعليم والصحة اللازمة لتطوير القدرات البشرية الضرورية لعملية التنمية.

- ثالثاً: أظهر تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباط طردية، وذات دلالة معنوية ما بين العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي، وفجوة الادخارات المحلية. لذلك من المتوقع أن يكون للسياسات التي تحد من العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي أثر أيجابي على فجوة الادخارات المحلية. ويدعم هذا التوقع شكل الانتشار (٢) الذي يأخذ اتجاهاً طرديا.

بالنظر إلى هيكل التجارة الخارجية الفلسطينية، يلاحظ هيمنة الواردات، وارتفاع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ضعف المساهمة النسبية للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي. وترتب على ذلك ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي، وارتفاع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (١١)

الميزان التجاري السلعي والخدمي للفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٩ (متوسط الفترة)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

المؤشر	١٩٩٥- ١٩٩٩	٢٠٠٠- ٢٠٠٤	٢٠٠٥- ٢٠٠٩
الواردات (١)	٢٧٠١,٣	٢٧٥٨,٢	٣٨٠٢,٩
الصادرات (٢)	٦٠٥,٥	٤٨١,٧	٨٤٠,٥
عجز الميزان التجاري (٣) السلعي والخدمي	-٢٠٩٥,٨	-٢٢٧٦,٥	-٢٩٦٢,٤
الإنفاق الإستهلاكي النهائي (٤)	٤٣٩٦,٢	٥٠٨٢,٩	٦٧٦٩,٨
الناتج المحلي الإجمالي (٥)	٣٦٨٢,٠	٣٩١٢,٨	٥٣٨٢,٣
نسبة (١: ٤)	٪ ٦١,٤	٪ ٥٤,٣	٪ ٥٦,٢
نسبة (١: ٥)	٪ ٧٣,٤	٪ ٧٠,٥	٪ ٧٠,٧
نسبة (٢: ٥)	٪ ١٦,٤	٪ ١٢,٣	٪ ١٥,٦
نسبة (٣: ٥)	٪ ٥٦,٩	٪ ٥٨,٢	٪ ٥٥,٠

المصدر:

- مشتق من الجدول (٣) الملحق الإحصائي، والجدولين (٣) و (٤).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعداد مختلفة بالنسبة لبيانات الواردات والصادرات.

من المعلوم أن فجوة الادخار (الادخار– الاستثمار S- I) تعادل صافي الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وبالرموز فإن:

$$S - I \equiv Nx + NIFA + NTFA \text{ .... } (1)$$

حيث:

Nx: صافي صادرات السلع والخدمات Net exports

NIFA: صافي الدخل من الخارج Net income from abroad

NTFA: صافي التحويلات الجارية من الخارج Net current transfers from abroad

وحيث إن عناصر الطرف الأيمن للمتطابقة (١) تمثل بنود صافي الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فإنه يمكن إعادة كتابة المتطابقة (١) كما يأتي:

$$S - I \equiv NCA \text{ .... } (2)$$

حيث Net current account (NCA) صافي الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

وإذا كان صافي الحساب الجاري سالباً، فإنه يعكس زيادة الإنفاق الكلي عن الناتج المحلي الإجمالي أو الزيادة في الاستثمار عن الادخار المحلي. أي أن جزءاً من الاستثمارات المحلية الإجمالية يموَّل عن طريق الادخارات الأجنبية. كما أن العجز في الحساب الجاري يمثل زيادة في مديونية الاقتصاد المحلي للعالم الخارجي. وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد المحلي مقترضاً (مستورداً) لرأس المال. حيث إن العجز في الحساب الجاري لا بد أن يقابله فائض بالمقدار نفسه في الحساب الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات، وبالتالي يراكم العالم الخارجي أصولاً محلية تمثل مطالبات خارجية تقلل من الادخارات القومية.

بناءً على ما تقدم إن تقليص فجوة الادخارات المحلية في الاقتصاد الفلسطيني من الممكن أن يتحقق من خلال خفض العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي، وذلك عبر زيادة الصادر أو تقييد المستوردات من السلع والخدمات، أو اتباع كلا السياستين معاً.

- رابعاً: أظهر التحليل الإحصائي (معامل ارتباط بيرسون) وجود علاقة طردية وقوية بين صافي التحويلات الجارية من الخارج، وفجوة الادخارات المحلية. أي أن الاتجاه الصاعد في صافي التحويلات الجارية من الخارج ترافق مع تزايد وتعاظم فجوة الادخارات المحلية.

إن التحويلات الجارية من الخارج، وهي مساعدات من الدول المانحة، وتحويلات من الفلسطينيين المقيمين أو العاملين في الخارج إلى أهاليهم في داخل الوطن، تخصص

بصفة رئيسة لأغراض ذات طبيعة استهلاكية جارية، ومثالها المنح لدعم الموازنة الجارية، والمساعدات الطارئة التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي عادة ما تزداد في أوقات الحصار والضائقة المالية (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، ٢٠٠٦) . كما أن لصافي التحويلات الجارية من الخارج دوراً مركزياً في تمويل العجز التجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني، والجدول الآتي يبين الدور المركزي والحاسم لصافي الدخل وصافي التحويلات الجارية من الخارج في تمويل العجز في الميزان التجاري والسلعي والخدمي.

الجدول (١٢)

صافي الدخل وصافي التحويلات الجارية من الخارج والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٩ (متوسط الفترة) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

المؤشر	١٩٩٤- ١٩٩٩	٢٠٠٠- ٢٠٠٤	٢٠٠٥- ٢٠٠٩
صافي الدخل من الخارج (١)	٥٤٤,٢	٣٤٠,٨	٥٠٤,٤
صافي التحويلات الجارية من الخارج (٢)	٤٠٤,١	٨٢٥,٤	٢١٧٨,٨
العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي (٣)	٢٠١٨,٥	٢٢٧٦,٣	٢٩٦٢,٤
نسبة (١:٣)	٪ ٢٧,٠	٪ ١٥,٠	٪ ١٧,٠
نسبة (٢:٣)	٪ ٢٠,٠	٪ ٣٦,٣	٪ ٧٣,٥

المصدر: مشتق من الجدول (٣) ، الملحق الإحصائي.

في هذا الصدد أظهرت بعض الدراسات أن المساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني رغم ما لها من آثار إيجابية على أداء الاقتصاد الكلي، فإنها أخفقت في تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني وإمكاناته للانعتاق من التبعية القسرية للاقتصاد الإسرائيلي، وأخفقت في تقليل اعتمادية المؤسسات الرسمية والأهلية على المساعدات الخارجية ذاتها لصالح تعزيز مقومات النمو الذاتي. كما لم تستطع هذه المساعدات على ضخامتها من الوصول بالبنى المؤسسية والقانونية، والتنظيمية للسلطة إلى وضع يمكنها من العمل بكفاءة وفاعلية (عبد الكريم، ٢٠٠٥) .

في ضوء ما تقدم، من المتوقع أن يكون لسياسات تحسين كفاءة تخصيص (توظيف) المساعدات الخارجية أثر إيجابي في خفض الإنفاق الاستهلاكي النهائي، وتقليص فجوة الادخارات المحلية.

- خامساً: أظهرت نتائج التحليل إحصائي وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين المنح لدعم الموازنة الجارية وفجوة الادخارات المحلية، ويعود ذلك إلى كون هذه المنح تغطي نفقات جارية، وبخاصة أجور موظفي القطاع الحكومي ورواتبهم والمشتريات الحكومية السلعية كالمحروقات والوقود، ونفقات تحويلية اجتماعية في أغلبها.

وعليه إن اتباع سياسات مالية موجهة نحو تقييد النفقات الجارية وترشيدها، وبالتالي خفض الاستهلاك الجاري وصولاً إلى تحقيق وفر في الموازنة الجارية، بهدف التخلص النهائي من الاعتماد على المنح لدعم الموازنة الجارية باعتبارها أداة مالية استراتيجية وحاسمة تستخدم للضغط الاقتصادي من قبل الدول المانحة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مآرب سياسية.

- سادساً: أظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية وقوية ما بين كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، والدخل القومي المتاح الإجمالي من جهة، وفجوة الادخارات المحلية من جهة أخرى. هذا يشير إلى أن الاتجاه المتزايد من الناتج (الدخل) الإجمالي كان يترافق مع اتجاه متزايد لفجوة الادخارات المحلية. وتعكس هذه الظاهرة هيمنة الإنفاق الاستهلاكي النهائي على مكونات هذه الحسابات القومية، وتسرب جزء كبير من الدخل القومي المتاح إلى الخارج عبر المستوردات. وعليه إن علاقة الارتباط الطردية والقوية ما بين حسابات الدخل القومي المذكورة، وفجوة الادخارات تعني أن صانع القرار الاقتصادي الفلسطيني ينبغي أن ينتهج سياسات انتقائية موجهة نحو عناصر (مكونات) محددة بحيث تركز على تقييد وتثبيط الانفاق الاستهلاكي النهائي، والواردات من ناحية، وتعمل على تحفيز العناصر (المكونات) التي تعزز القدرات والطاقات الإنتاجية مثل الاستثمارات، الصادرات من ناحية أخرى، وتحسين كفاءة توظيف الدخل من الخارج خاصة تعويضات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، التي تنفق على تمويل الاستيراد من إسرائيل (الجعفري، ٢٠٠١) .

٥. الخلاصة والتوصيات:

٥:١ الخلاصة:

١. عدم كفاية الادخارات القومية المتاحة لتغطية الاستثمارات المحلية الإجمالية، وبالتالي الاعتماد على الادخارات الأجنبية لتغطية فجوة الادخار المحلي.

٢. تذبذب مستويات الادخار والاستثمار، وبالتالي تذبذب فجوة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني في فترة الدراسة (١٩٩٤– ٢٠٠٩)، وهو ما يعكس الظروف السياسية والاقتصادية المتقلبة وغير المستقرة في الأراضي الفلسطينية.

٣. ضعف مرونة التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) للتغيرات النسبية في الادخار. حيث بلغ معامل المرونة (٠,٢٤٧ ٪) بالعلاقة مع الادخارات القومية المتاحة، و (٠,٢٨٨ ٪) بالنسبة للادخارات الأجنبية. وهو ما يشير إلى وجود عوامل وقيود اقتصادية (غير الادخار)، وعوامل وقيود سياسية أكثر تأثيراً من الادخار في الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.

٤. اتضح من نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة طردية وذات دلالة معنوية ما بين فجوة الادخار من ناحية، وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية محل البحث وهي: الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والنفقات الجارية، والعجز الجاري والكلي للموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي، وصافي التحويلات الجارية من الخارج، والمنح لدعم الموازنة الجارية، كذلك تبين وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة معنوية ما بين فجوة الادخارات المحلية والناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي، والدخل القومي المتاح الإجمالي.

٥. إن التحويلات الجارية من الخارج، وهي بصورة مساعدات خارجية ومنح لدعم الموازنة الجارية ترتبط بعلاقة طردية قوية بفجوة الادخارات المحلية، مما يعني أن تدفق التحويلات الجارية من الخارج كان يترافق مع اتساع فجوة الادخار.

٦. إن الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، والدخل القومي المتاح الإجمالي ترتبط بعلاقة طردية قوية بفجوة الادخار، لذلك من المتوقع أن يكون للزيادة في هذه الحسابات القومية أثر سلبي على فجوة الادخارات المحلية، وهو ما يعكس غلبة الإنفاق الاستهلاكي على هذه الحسابات.

٥:٢ التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يمكن الخروج بالتوصيات الآتية، والتي قد تسهم في تضييق فجوة الادخارات المحلية، وتعمل على الحد من تزايدها، وهي:

١. تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة من خلال إعادة هيكلة النفقات العامة لإيجاد توازن فعال ما بين النفقات الجارية والنفقات التطويرية (الاستثمارية) في الموازنة العامة، وبالتالي إنهاء حالة هيمنة الإنفاق الجاري على تركيبة النفقات العامة. هذا يعني زيادة الحصة النسبية للنفقات التطويرية في مشاريع البنية التحتية، والخدمات المساندة للنشاط الإنتاجي السلعي اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة، وزيادة النفقات الاستثمارية في التعليم والصحة، الضرورية لتحسين معدلات التكوين الرأسمالي البشري اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تقييد الإنفاق الحكومي وضبطه. لكن نظراً لمحدودية قدرة الحكومة على تخفيض النفقات الجارية لاعتبارات اجتماعية وسياسية، وذلك نتيجة لارتفاع فاتورة الأجور والرواتب وفاتورة النفقات التحويلية، وصافي الإقراض من ناحية، ولتجنب تخفيض النفقات التطويرية من ناحية أخرى، فإن هذا الهدف يمكن أن يتحقق من خلال انتهاج سياسة عدم التوسع الكمي في التوظيف الحكومي، والتخلص من بند صافي الإقراض بجعله صفراً في الموازنة العامة.

٣. زيادة الحصة النسبية لمصادر التمويل الداخلي (المحلي) والتقليل التدريجي للاعتماد على المعونات الخارجية لتمويل النفقات التطويرية والتخلص النهائي من اعتماد الموازنة الجارية على المنح، وتحسين كفاءة تخصيص (توظيف) المساعدات والمنح الخارجية، وزيادة فاعليتها بحيث تؤدي إلى زيادة فرص العمل المنتج وزيادة الإنتاج الحقيقي، بدلاً من أن تعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي الجاري الذي يؤدي بدوره إلى اتساع فجوة الادخار– الاستثمار.

٤. تخفيض العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي من خلال تشجيع قاعدة الإنتاج الموجه للتصدير، وتقييد المستوردات خاصة من السلع الاستهلاكية التي يوجد لها بدائل محلية. والبحث عن أسواق تصدير جديدة.

٥. اتباع سياسات تحويل الإنفاق الاستهلاكي من السلع المستوردة إلى السلع التي يتوافر لها بديل محلي.

٦. إجراء المزيد من البحوث التحليلية المعمقة لمحددات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.

٦. المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الاقتصاد الفلسطيني، المالية العامة، (٢٠٠٨) ، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

٢. الجعفري، محمود (٢٠٠١) نحو سياسات اقتصادية تنموية، في كتاب السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين ١٩٩٤- ١٩٩٩، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت.

٣. الجعفري، محمود، والعارضة، ناصر (٢٠٠٢) ، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، القدس ورام الله.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٣) ، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة سنوات مختلفة، رام الله – فلسطين.

٥. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي سنوات مختلفة، رام الله – فلسطين.

٦. سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، الموقع الألكتروني

www. pma. ps.

٧. طاهر، فريد بشير، محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية) ، المجلد الثاني – العدد الأول- ذو الحجة ١٤٢١هـ (مارس ٢٠٠١ م) .

٨. عوض، طالب (١٩٩٦) ، التجارة الدولية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

٩. الشجري، عبده مدهش صالح (٢٠٠٠) ، اتجاهات إصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، سوريا، الملخص، المركز الوطني للمعلومات – الجمهورية اليمنية، الموقع الألكتروني: http: //www. yemen- nic. nfo.

١٠. المالكي، عبد المجيد (١٩٨٨) ، الادخار والادخارات الأجنبية والادخارات الأردنية (السالبة) في كتاب حديث الاقتصاد، عمان- الأردن.

١١. المكردي، محمد علي صالح (٢٠٠٤) ، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير (ملخص) المركز الوطني للمعلومات- الجمهورية اليمنية، الموقع الإلكتروني: http: //www. yemen- nic. nfo.

١٢. عبد الكريم، نصر (٢٠٠٥) ، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) القدس، ورام الله.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- أبحاث ورسائل ماجستير:

1. *Asmawi Bin Haji Hashim, The Impact of Budget Defecit on National Saving in Malaysia, 2003, thesis for the degree Master of Economics, web site: www. google. com.*
2. *Ipumbu w. Shiimi and Gerson Kadhikwa, saving and investment in Namibia, Bank of Namibia, Research Department. 1999, website www. google. com.*
3. *Salman, Ahmad, Forecasting Dual- Gap for Pakistan, The Lahore journal of economics, vo, 16, No, 2, website: www. google. com.*

- مقالات:

1. *Lach- Lan MC Gregor, the relationship between Saving and Investment, web site: www. google. com: htt: //www. abc. net*
2. *Michael Bar, Saving and Investment, San Francisco State University. Website: www. google. com*
3. *Saving and Investment, website: www. google. com htt: //www. personal. kent. edu*
4. *www. google. com: Balance of payments equation*

ملحق إحصائي

الجدول (١)

العجز (الفعلي) في الموازنة العامة الفلسطينية قبل التمويل*

١٩٩٤- ٢٠٠٩ بالأسعار الجارية

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الإيرادات العامة *	النفقات العامة			العجز الجاري قبل التمويل	العجز الكلي قبل التمويل	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
		جارية	تطويرية	الإجمالي			
١٩٩٤	٣٩٩,٨	٢٩٧,٣	٨٥,٦	٣٨٣,٩	– ١٠٢,٥	– ١٥,٩	– ٠,٥٦٪
١٩٩٥	٤٢٥	٥٢٥,٣	١٩٠	٧١٥,٣	١٠٠,٣	٢٩٠,٣	٩,٠٢٪
١٩٩٦	٦٨٤,٢	٧٣٥,٩	١٩٢	٩٢٧,٩	٥١,٧	٢٤٣,٧	٧,٢٤٪
١٩٩٧	٦٤٧,٦	٨٣١,٣	٢٨١,٨	١١١٣	١٨٣,٧	٤٦٥,٤	١٢,٥٧٪
١٩٩٨	٧٥٣,٧	٨٤٢,٤	٣٤٠,٨	١١٨٣,٢	٨٨,٧	٤٢٩,٥	١٠,٨٩٪
١٩٩٩	٩٠١,٢	٩٧٢,٥	٢٤٣,٢	١٢١٥,٧	٧١,٣	٣١٤,٥	٧,٥٣٪
٢٠٠٠	٩٦٣,٩	٩٥٨,٦	٤٣٧,٢	١٣٩٥,٨	– ٥,٣	٤٣١,٩	١٠,٣٠٪
٢٠٠١	٢٨٧,١	١٠١٦,٦	٢٢٢,٧	١٢٣٩,٣	٧٢٩,٥	٩٥٢,٢	٢٤,٤٣٪
٢٠٠٢	٣٣٥,٣	١٠٤٩,٥	٢٠٠	١٢٤٩,٥	٧١٤,٢	٩١٤,٢	٢٦,٦٣٪
٢٠٠٣	٧٤٧,٧	١٢٥٦	٢٥٧	١٥١٣	٥٠٨,٣	٧٦٥,٣	١٩,٩٣٪
٢٠٠٤	٩٤٧	١٥٠٣,٢	٢٦١	١٧٦٤,٢	٥٥٦,٢	٨١٧,٢	١٩,٤٦٪
٢٠٠٥	١٢٣٢	١٩٩٤	٢٨٧	٢٢٨١	٧٦٢	١٠٤٩	٢٢,٦٤٪
٢٠٠٦	١١٤٨	٢٢٧٥	٢٨١	٢٥٥٦	١١٢٧	١٤٠٨	٣٠,٤٨٪
٢٠٠٧	١٢٧٢	٢٥٦٦ (١)	١٣١	٢٦٩٧	١٢٩٤	١٤٢٥	٢٧,٥٠٪
٢٠٠٨	١٥٦٨	٣٢٥٦ (٢)	٢١٥	٣٤٧١	١٦٨٨	١٩٠٣	٣١,١٥٪
٢٠٠٩	١٥٩٧	٢٩٦٩,٠ (٣)	٤٠٠	٣٣٦٩	١٣٧٢	١٧٧٢	٢٧,٨٣٪

الإشارة السالبة تعني فائض.

* قبل المنح لدعم الموازنة وقبل المعونات الخارجية لتمويل النفقات التطويرية، وقبل التمويل المحلي.

(١) تتضمن سداد متأخرات بمقدار ٢٣ مليون دولار.

(٢) تتضمن سداد متأخرات بمقدار ٣٧٢ مليون دولار.

(٣) تم تخفيض النفقات الجارية (٣١٩٠ مليون دولار امريكي) بمقدار ٢٢١ مليون دولار، وهي تمثل صافي تراكم متأخرات، وذلك تمشياً مع مبدأ الأساس النقدي.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني ١٩٩٦، الملحق الإحصائي، جدول رقم (١) تقديرات صندوق النقد الدولي بالنسبة لبيانات عام ١٩٩٤.

- الاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، الملحق الإحصائي، ص ٣٣١، بالنسبة لبيانات ١٩٩٥- ٢٠٠٤.

- وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، الموقع الألكتروني (٢٠١٠/٦/١٤) بالنسبة لبيانات ٢٠٠٥- ٢٠٠٩.

الجدول (٢)

المساعدات الخارجية وأهميتها النسبية في الموازنة العامة الفلسطينية للفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٩

(القيمة بالمليون دولار امريكي)

السنة	المنح لدعم الموازنة الجارية (١)	المعونات الخارجية لدعم النفقات التطويرية (٢)	نسبة (١) إلى النفقات الجارية	نسبة (٢) إلى النفقات التطويرية
١٩٩٥	١٣٥,٠	١٩٠,٠	٪ ٢٥,٧	٪ ١٠٠,٠
١٩٩٦	٨٣,٧	١٦٠,٠	٪ ١١,٤	٪ ٨٣,٣
١٩٩٧	٣٦,٣	٣٤٥,٠	٪ ٤,٤	٪ ١٢٢,٤
١٩٩٨	٠,٠٠	٣٣٠,١	–	٪ ٩٦,٩
١٩٩٩	٠,٠٠	٢٣٥,٠	–	٪ ٩٦,٦
٢٠٠٠	٠,٠٠	٤٠٠,٠	–	٪ ٩١,٥
٢٠٠١	٥٥٠,٠	٢١٥,٠	٪ ٥٤,١	٪ ٩٦,٥
٢٠٠٢	٥٠٢,٠	٢٠٠,٠	٪ ٤٧,٨	٪ ١٠٠,٠
٢٠٠٣	٢٦١,٠	٢٥٧,٠	٪ ٢٠,٨	٪ ١٠٠,٠
٢٠٠٤	٣٥٤,٠	٢٦١,٠	٪ ٢٣,٥	٪ ١٠٠,٠
٢٠٠٥	٣٤٩,٠	٢٨٧,٠	٪ ١٧,٥	٪ ١٠٠,٠
٢٠٠٦	٧٣٨,٠	٢٨١,٠	٪ ٣٢,٤	٪ ١٠٠,٠
٢٠٠٧	١٠١١,٠	١٠٠,٠	٪ ٣٩,٤	٪ ٧٦,٣
٢٠٠٨	١٧٦٣,٠	٢١٥,٠	٪ ٥٤,١	٪ ١٠٠,٠
٢٠٠٩	١٣٥٥,٠	٤٠٠,٠	٪ ٤٥,٦	٪ ١٠٠,٠

ملاحظة: الأرقام النسبية مقربة لأقرب منزلة عشرية.

المصدر:

١. الاقتصاد الفلسطيني (٢٠٠٨) ، جامعة القدس المفتوحة، بالنسبة لبيانات ١٩٩٣- ٢٠٠٤ مأخوذة عن بيانات وزارة المالية.

٢. وزارة المالية، الموقع الألكتروني بالنسبة لبيانات الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٩.

الجدول (٣)

صافي الدخل وصافي التحويلات الجارية من الخارج والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٤- ٢٠٠٩ بالأسعار الجارية

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	صافي الدخل من الخارج (١)	صافي التحويلات الجارية من الخارج (٢)	العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي (٣)	نسبة (١: ٣)	نسبة (٢: ٣)
١٩٩٤	٣٦٢,٧	٤٢٨,٣	١٦٣١,٢	٪٢٢,٢	٪٢٦,٣
١٩٩٥	٤٧٨,٨	٣٩٩,٩	١٦٧٧,٢	٪٢٨,٥	٪٢٣,٨
١٩٩٦	٤٣٣,٩	٤٧١	١٩٢٢,٧	٪٢٢,٦	٪٢٤,٥
١٩٩٧	٥١٧	٣٩٥,١	٢٠٥٤,١	٢٥,٢٪	٪١٩,٢
١٩٩٨	٧١٨,٨	٣٥٦,٩	٢١٥٥,٧	٪٣٣,٣	٪١٦,٦
١٩٩٩	٧٥٣,٩	٣٧٣,٥	٢٦٦٩,٨	٪٢٨,٢	٪١٤,٠
متوسط الفترة	٥٤٤,٢	٤٠٤,١	٢٠١٨,٥	٪٢٧,٠	٪٢٠,٠
٢٠٠٠	٦٦٩,٢	٦٣٥,٦	٢٢٩٧,١	٪٢٩,١	٪٢٧,٧
٢٠٠١	٣٢٦,١	٩٣٣,٩	٢٢٢٩,٢	٪١٤,٦	٪٤١,٩
٢٠٠٢	٢٢٣,٦	١,٠٥١,٥٠	٢١٣٨,٨	٪١٠,٥	٪٤٩,٢
٢٠٠٣	٢٥٢,٩	٧٨٥,٢	٢٢٩١,٢	٪١١,٠	٪٣٤,٣
٢٠٠٤	٢٣٢	٧٢٠,٧	٢٤٢٥,٤	٪٩,٦	٪٢٩,٧
متوسط الفترة	٣٤٠,٨	٨٢٥,٤	٢٢٧٦,٣	٪١٥,٠	٪٣٦,٣
٢٠٠٥	٣٥٧,٨	١,١٢٧,٩٠	٢٢٥٠,٢	٪١٥,٩	٪٥٠,١
٢٠٠٦	٤٢٧,٩	١,٢٧٦,٢٠	٢٥٢٣,٢	٪١٧,٠	٪٥٠,٦
٢٠٠٧	٥٢٦,٤	٢,٠٩٣,٩٠	٣٠٠٨,١	٪١٧,٥	٪٦٩,٦

السنة	صافي الدخل من الخارج (١)	صافي التحويلات الجارية من الخارج (٢)	العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي (٣)	نسبة (١: ٣)	نسبة (٢: ٣)
٢٠٠٨	٦٠٠,٣	٣,١٥٨,٢٠	٣٣٣٤,٥	٪١٨,٠	٪٩٤,٧
٢٠٠٩	٦٠٩,٥	٣,٢٣٨,٠٠	٣٦٩٥,٩	٪١٦,٥	٪٨٧,٦
متوسط الفترة	٥٠٤,٤	٢١٧٨,٨	٢٩٦٢,٤	٪١٧,٠	٪٧٣,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، أعداد مختلفة، رام الله– فلسطين.